



Distr.: General
27 June 2017
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر



مؤتمر الأطراف

الدورة الثالثة عشرة

أوردوس، الصين، ٦-١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

البند ٦ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

البرنامج والميزانية

تقرير مكتب التقييم

تقرير مكتب التقييم

مذكرة من الأمانة

موجز

بدأ التقييم المنهجي للأنشطة المضطلع بها في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في عام ٢٠١٤. ويهدف هذا التقييم إلى تعزيز مصداقية الأمانة والآلية العالمية وقابليتهما للمساءلة على الصعيد الخارجي وكذلك إلى ترسيخ ثقافتها الداخلية للتعلم. وتقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن النتائج والتوصيات الرئيسية للتقييمات التي أجريت بتكليف من المكتب خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتقدم أيضاً معلومات عن إجراءات المتابعة المتعلقة بالتوصيات الواردة في التقييمات التي اكتملت في نهاية عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، تقدم هذه الوثيقة برنامج العمل المقترح لمكتب التقييم خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ مع الإشارة إلى التكاليف المقدرة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-10615(A)



* 1 7 1 0 6 1 5 *

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٤-١	مقدمة أولاً -
		التقييمات التي أجريت لأعمال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الفترة
٤	٤٤-٥	٢٠١٧-٢٠١٦ ثانياً -
		ألف - تقييم فعالية مشاركة منظمات المجتمع المدني في اتفاقية الأمم المتحدة
٤	١٠-٦	لمكافحة التصحر (حزيران/يونيه ٢٠١٧)
٥	١٤-١١	باء - تقييم هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات (أيار/مايو ٢٠١٧)
		جيم - تقييم استحداث صندوق تحييد أثر تدهور الأراضي (شباط/فبراير
٦	٢٠-١٥	٢٠١٧)
		دال - تقييم مشروع الآلية العالمية لإدماج التمويل المتعلق بتغير المناخ في
٨	٢٥-٢١	استراتيجيات الإدارة المستدامة للأراضي (أيلول/سبتمبر ٢٠١٦) هاء -
٨	٣١-٢٦	تقييم نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ (أيار/مايو ٢٠١٦) واو -
١٠	٣٨-٣٢	تقييم مبادرة تشانغون (نيسان/أبريل ٢٠١٦) زاي -
		تقييم أنشطة التقييم الاقتصادي التي تقوم بها الآلية العالمية (أيلول/سبتمبر
١١	٤٤-٣٩	٢٠١٦) ثالثاً -
		متابعة التقييمات السابقة التي أجريت لأعمال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة
١٣	٦٥-٤٥	التصحر ألف -
		تقييم المشروع النموذجي لتحييد أثر تدهور الأراضي (تشرين الثاني/
١٣	٥٢-٤٩	نوفمبر ٢٠١٥)
		باء - تقييم فعالية الاتصالات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
١٤	٥٨-٥٣	(أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)
١٥	٦٥-٥٩	جيم - تقييم الشراكات التي تشمل الأمانة و/أو الآلية العالمية
١٧	٦٧-٦٦	رابعاً - برنامج عمل مكتب التقييم في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩
١٧	٦٩-٦٨	خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - مقدمة

١- يشير البند ٧-٢ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم إلى ضرورة تقييم جميع الأنشطة المبرجة خلال فترة زمنية محددة. ويشير البند ٧-١ من نفس الوثيقة إلى أن الهدف من التقييم هو (أ) تحديد مدى وجاهة وكفاءة وفعالية وأثر أنشطة المنظمة بالنسبة لأهدافها تحديداً منهجياً وموضوعياً قدر الإمكان، و(ب) تمكين الأمانة والدول الأعضاء من الاشتراك في دراسات منهجية بغية زيادة فعالية البرامج الرئيسية للمنظمة عن طريق تغيير محتواها، وإعادة النظر في أهدافها، عند الضرورة. وعلاوة على ذلك، تقتضي القاعدة ١٠٧-١ من نفس الوثيقة إبلاغ الدول الأعضاء بنتائج التقييم عن طريق الهيئات الحكومية الدولية^(١).

٢- وقد بدأ التقييم المنهجي للأنشطة المضطلع بها في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في عام ٢٠١٤. ويهدف هذا التقييم إلى تعزيز مصداقية الأمانة والآلية العالمية وقابليتهما للمساءلة على الصعيد الخارجي كما تهدف إلى ترسيخ ثقافتها الداخلية للتعليم. ويكون الإعداد للتقييم عادة بواسطة مقيمين مستقلين من الفئة الفنية وفقاً لتخطيط مكتب التقييم التابع للاتفاقية وتحت إشراف هذا المكتب. ويتخذ هذا المكتب أيضاً الترتيبات اللازمة لتقاسم المعارف الناجمة عن التقييم ومتابعة تنفيذ التوصيات الناجمة عنها.

٣- وتكون تقارير التقييم وردود الإدارة ذات الصلة متاحة لاطلاع الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين عليها من خلال الموقع الشبكي لمكتب التقييم التابع لاتفاقية مكافحة التصحر^(٢). وتعرض هذه التقارير والردود في اجتماعات مؤتمر الأطراف في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالبرنامج والميزانية وتمثل عنصراً هاماً في إبلاغ الأطراف بالتقدم المحرز في أهداف خطة العمل المتعلقة بالاتفاقية، وذلك بإتباع نهج الميزنة القائمة على النتائج.

٤- وتقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن النتائج والتوصيات الرئيسية للتقييمات التي أجريت بتكليف من المكتب خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتقدم أيضاً معلومات عن إجراءات المتابعة '١' المتعلقة بالتوصيات الواردة في التقييمات التي اكتملت في نهاية عام ٢٠١٥، و'٢' التي تخص الأمانة و/أو الآلية العالمية. وعلاوة على ذلك، تقدم هذه الوثيقة برنامج العمل المقترح لمكتب التقييم خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، مع الإشارة إلى التكاليف المقدرة التي ستتم تغطيتها من الميزانية الأساسية للاتفاقية.

(١) الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، الوثيقة ST/SGB/2016/6؛ وانظر أيضاً النسخة السابقة، الوثيقة ST/SGB/2000/8.

(٢) <www2.unccd.int/about-us/evaluation-office>.

ثانياً- التقييمات التي أجريت لأعمال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

٥- أكتملت بحلول ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧ سبعة تقييمات أجريت بتكليف من مكتب التقييم التابع للاتفاقية مكافحة التصحر خلال فترة السنتين الحالية، وهناك تقييم آخر قيد الإعداد^(٣). وترد في الفصول التالية لمحة عامة للتقييمات المذكورة، بدءاً بأحدثها، في حين يمكن الاطلاع على تقارير التقييم بأكملها من خلال موقع مكتب التقييم على شبكة الإنترنت.

ألف- تقييم فعالية مشاركة منظمات المجتمع المدني في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (حزيران/يونيه ٢٠١٧)

٦- كان الهدف من تقييم فعالية مشاركة منظمات المجتمع المدني في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر '١' تقييم التغييرات في مشاركة منظمات المجتمع المدني (أي النتائج التي تحققت) في عملية مكافحة التصحر منذ إنشاء الفريق المعني بمنظمات المجتمع المدني بعد الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف؛ و'٢' توضيح الكيفية التي تسهم بها المرافق المتطورة المعنية بإشراك منظمات المجتمع المدني، لا سيما الفريق المعني بمنظمات المجتمع المدني، في التغييرات في إشراك منظمات المجتمع المدني. واقتصر التقييم على دور وأنشطة منظمات المجتمع المدني في إطار العملية الحكومية الدولية للاتفاقية.

٧- وبناء على البيانات التي تم جمعها من خلال المقابلات والدراسات الاستقصائية على شبكة الإنترنت والوثائق، خلص التقييم إلى أن مشاركة منظمات المجتمع المدني في مكافحة التصحر تعتبر بصفة عامة إسهاماً قيماً في عمليات الاتفاقية، وأن من المهم أن تستمر مشاركة منظمات المجتمع المدني في تلك العمليات. ورأت أغلبية كبيرة من المشاركين في التقييم أن الفريق المعني بمنظمات المجتمع المدني قام بتحسين التعريف بأولويات المجتمع المدني، فضلاً عن إدراج هذه الأولويات في عملية صنع القرار على مستوى مؤتمر الأطراف. ومع ذلك، وفقاً للتقييم، تميل المدخلات المقدمة من منظمات المجتمع المدني المعتمدة في عملية الاتفاقية إلى التركيز على المستوى العالمي (مؤتمر الأطراف واجتماعات الهيئات الفرعية)، وتتطرق بشكل محدود فقط لأعمالها على الصعيدين الوطني والمحلي.

٨- وفيما يتعلق بالاتصالات مع منظمات المجتمع المدني وفيما بينها، أشار التقييم إلى استخدام العديد من أدوات وأنظمة الاتصالات لنشر المعلومات المتعلقة بالاتفاقية ولا سيما أعمال الفريق المعني بمنظمات المجتمع المدني على منظمات المجتمع المدني المعتمدة. ومع ذلك، خلص التقييم إلى الحاجة إلى التحسين، لا سيما فيما يتعلق بالاتصالات بين المكونات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني المعتمدة، وتيسير الحوار مع أصحاب المصلحة غير الحكوميين الآخرين مثل المجتمع العلمي أو القطاع الخاص.

٩- ولاحظ التقييم تطور الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في عملية الاتفاقية، بما في ذلك الفريق المعني بمنظمات المجتمع المدني، وأنه يمكن تحسين فعالية وكفاءة مشاركة

(٣) سيتناول التقييم القادم الدعم الذي تقدمه الاتفاقية لبناء القدرات.

منظمات المجتمع المدني من خلال زيادة الوضوح في أدوار ومسؤوليات منظمات المجتمع المدني، وزيادة الاعتماد على نهج استراتيجي مشترك.

١٠- ويوصي التقييم باتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) التوصية ١: وضع مبادئ توجيهية أو اختصاصات تشغيلية، بما في ذلك خطة استراتيجية زمنية، لمشاركة منظمات المجتمع المدني في الاتفاقية، وتطوير مهام وعمليات الفريق المعني بمنظمات المجتمع المدني؛

(ب) التوصية ٢: وضع خطة اتصالات لمنظمات المجتمع المدني المعنية باتفاقية مكافحة التصحر؛

(ج) التوصية ٣: ينبغي أن تواصل أمانة الاتفاقية دعمها لمشاركة منظمات المجتمع المدني المعتمدة بصورة فعالة في عملية تنفيذ الاتفاقية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، مع إيلاء اهتمام خاص لما يلي: '١' مشاركة منظمات جديدة فعلياً في الأعمال المتعلقة بالاتفاقية بغية توسيع القاعدة الأساسية والتأثير على مجتمع منظمات المجتمع المدني المعنية بالاتفاقية؛ و'٢' تيسير عمليات المتابعة لأنشطة منظمات المجتمع المدني لتعميق تأثيرها؛

(د) وتستهدف التوصيتان ١ و ٢ منظمات المجتمع المدني المعتمدة لدى الاتفاقية، ولا سيما الفريق المعني بمنظمات المجتمع المدني، وهي قيد المناقشة بينها في الوقت الحالي. وتوافق الأمانة على التوصية ٣، وهي مستعدة لتقديم الدعم اللازم لمنظمات المجتمع المدني المعتمدة لاتخاذ إجراءات بشأن التوصيات الأخرى، إذا ما قررت ذلك.

باء- تقييم هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات (أيار/مايو ٢٠١٧)

١١- في الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف المعقودة في عام ٢٠١٥، قررت الأطراف استعراض الأعمال التي تقوم بها هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات وإنجازاتها العامة منذ إنشائها في الدورة الثالثة عشرة للجنة العلم والتكنولوجيا (أيلول/سبتمبر ٢٠١٧) بغية اتخاذ قرار بشأن العمل المقبل للهيئة. ولضمان حصول الدورة الثالثة عشرة للجنة العلم والتكنولوجيا على المعلومات التحليلية اللازمة والموثوقة لهذا الاستعراض، كلفت الأمانة، بالتشاور مع مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا، جهة خارجية بتقييم أعمال هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات. وجرت عملية التقييم في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٧، وشددت على أهمية تعليقات الجهات صاحبة المصلحة: وأسهم ما يقرب من ٢٠٠ شخص في التقييم من خلال المشاركة في المقابلات والدراسات الاستقصائية على شبكة الإنترنت.

١٢- ووجد التقييم أن هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات أحرزت تقدماً ملحوظاً في تنفيذ برنامج عملها للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: فهي تعمل على جميع الأهداف وتنسيق الأنشطة المعهود بها إليها وتم بالفعل تحقيق العديد من النواتج المحددة. ونظمت الهيئة أعمالها بصورة فعالة عن طريق توزيع المهام بين أعضائها، وقدمت الأمانة الخدمات اللازمة لأداء عملها. ووجد التقييم أيضاً أن الهيئة تنتج معارف مفيدة على أساس علمي متين. ونجحت الهيئة أيضاً في التأثير على العمليات العلمية الأخرى وفي إشراك المجتمع العلمي في أعمال الاتفاقية بوجه أفضل، رغم وجود

الكثير مما ينبغي القيام به في هذه المجالات. وعموماً، تشير نتائج التقييم إلى أن الهيئة حققت بداية واعدة، وأوصى المقيّمون باستمرارها بعد فترة "الاختبار" هذه.

١٣- وبهدف تحسين عمليات الهيئة وقدرتها على الأداء، قدم التقييم التوصيات الثمانية التالية التي تتناول تشكيل الهيئة، وعملها، وتدير الموارد اللازمة لها:

- (أ) ينبغي أن يساهم أعضاء الهيئة من خلال عملهم في زيادة الاعتراف بالهيئة؛
- (ب) ينبغي '١' تعزيز التفاعل بين خدمات الهيئة والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛ و'٢' إضفاء الطابع الرسمي على العلاقة بين الهيئة والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ؛
- (ج) ينبغي أن يقوم مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا، بدعم من الأمانة، بتنقيح اختصاصات أعضاء الهيئة، بما في ذلك شروط العضوية في الهيئة، وتوضيح معايير العضوية بمزيد من التفصيل، وتحديد ما هو متوقع من الأعضاء، وإعادة النظر في عملية تجديد العضوية؛
- (د) ينبغي أن تستخدم الهيئة المراقبين بمزيد من الفعالية. وتوصي جهة التقييم الخارجية بزيادة عدد مقاعد المراقبين؛
- (هـ) ينبغي أن يقتصر كل برنامج من برامج عمل الهيئة على موضوع واحد أو موضوعين من المواضيع التي تتسم بالأولية وتنفيذ كل موضوع وفقاً لجدول زمني واقعي؛
- (و) ينبغي أن تواصل الهيئة تعيين الشركاء لدعم أعمالها الأساسية؛
- (ز) ينبغي أن تجتمع الهيئة مرتين على الأقل في السنة؛
- (ح) ينبغي أن تواصل الأمانة ضمان الموارد الكافية لعمل الهيئة.

١٤- وتقدم محتويات وتوصيات التقييم معلومات أساسية للاستعراض الذي ستقوم به لجنة العلم والتكنولوجيا للهيئة، وترد هذه المعلومات لكي تنظر فيها الأطراف في الوثيقة ICCD/COP/CST(13)/6. وترى الأمانة، في معرض النظر في أعمالها، أن الإجراءات المقترحة للتقييم مقبولة، شريطة توافر الموارد اللازمة.

جيم- تقييم استحداث صندوق تحييد أثر تدهور الأراضي (شباط/فبراير ٢٠١٧)

١٥- تناول هذا التقييم أهمية وكفاءة وفعالية الأنشطة التي تضطلع بها الآلية العالمية لاستحداث صندوق تحييد أثر تدهور الأراضي مع إيلاء اهتمام خاص لتيارات العمل الثلاثة التي تم تمويلها بمنحة من مؤسسة روكفلر. وتعالج هذه تيارات ما يلي: '١' الاستحداث الجاري حالياً؛ و'٢' الرصد والإبلاغ والتحقق؛ و'٣' الاتصالات والتسويق والتوعية.

١٦- ووجد التقييم أنه جرى التخطيط لمرحلة استحداث الصندوق وتنفيذها بطريقة جيدة، وأنها وضعت الصندوق في موقف قوي لجذب المستويات اللازمة للاستثمار. ولاحظ التقييم أنه أعدت حافظة قوية للمشروع ووصف ذلك بأنه إنجاز كبير في حد ذاته، لعدم بلوغ السوق المتعلقة بتحييد أثر تدهور الأراضي مرحلة النضوج بعد. وأشاد التقييم بالعمل الذي تم تضطلع

به لوضع النظم التشغيلية للصندوق وتحديد أعماله، بما في ذلك "مجموعة الأبحاث العالية الجودة للسوق ومعايير بيئية واجتماعية قوية، واستراتيجية واعدة للرصد والابلاغ والتحقق".

١٧- ووفقاً للتقييم، من الإنجازات غير الملموسة ولكن الملحوظة جداً المثال الذي قدمه الصندوق لشراكة موضوعية وعملية بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص. وبالإشارة إلى "علاقة العمل الوثيقة والفعالة بين الآلية العالمية وشركة ميروفا (مدير الصندوق)" أفاد التقييم بأن "الصندوق يقدم دراسة حالة نادرة لكيفية تفاعل منظومة الأمم المتحدة بطريقة هادفة وعميقة مع القطاع الخاص".

١٨- ولاحظ التقييم التأخير في استحداث صندوق تحييد أثر تدهور الأراضي؛ بيد أنه نسب هذا التأخير إلى حد كبير إلى الصعوبات الناجمة عن الطبيعة المبتكرة لنهج الاستثمار والمفهوم الشامل للصندوق الذي لا يزال في مراحله الأولى نسبياً.

١٩- وقدم التقييم التوصيات الأربع التالية:

(أ) التوصية ١: ينبغي أن تضع الآلية العالمية وشركة ميروفا مجموعة أكثر تنوعاً من الناحية المؤسسية والجغرافية للشركاء في توفير الموارد. وينبغي أن يشمل ذلك الشركاء الذين هم في وضع يمكنهم من تحديد المشاريع التي تكون في مرحلة مبكرة جداً؛

(ب) التوصية ٢: ينبغي أن تضع الآلية العالمية وشركة ميروفا استراتيجية لضمان مواءمة بيانات الرصد على مستوى المشروع مع النظم الإحصائية الوطنية ذات الصلة والتغذية الرسمية لها. وسيتعين دعم هذه الاستراتيجية بتوجيهات واضحة لأفرقة المشروع؛

(ج) التوصية ٣: ينبغي أن تضع الآلية العالمية وشركة ميروفا مؤشرات أداء رئيسية على مستوى المحافظة و/أو التكاليف بإجراء تقييمات دورية إضافية لدعم قياس التأثير الأوسع نطاقاً للصندوق على البيئة الاستثمارية؛

(د) التوصية ٤: ينبغي أن تنظر الآلية العالمية وشركة ميروفا في إعادة هيكلة الاستراتيجية الأصلية للاتصالات مع التركيز بوجه خاص على المتطلبات العاجلة للأشهر الاثني عشر القادمة. وقد يستفيد ذلك من الخبرة الخارجية في مجال الاتصالات.

٢٠- وفي رد الإدارة، وافقت الآلية العالمية على التوصيات ١ و ٣ و ٤، أو وافقت عليها جزئياً، ولاحظت بالتحديد أنه تم تحديد أكثر من ٧٠ فرصة للاستثمار حتى الآن من مصادر مختلفة، وأن التركيز المقبل للآلية العالمية سيكون على تيسير الاستفادة من هذه الفرص وفرص أخرى في مشاريع قوية. ورفضت الآلية التوصية ٢، وأشارت إلى أن بيانات الرصد من المشاريع الممولة من خلال الصندوق أكثر أهمية في محيط السياق العالمي من محيط الإحصاءات الوطنية لكل بلد على حدة، على الرغم من احتمال أن تساهم هذه البيانات في التقارير التي ترسلها البلدان إلى الاتفاقية وفي رصد أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة الهدف ١٥-٣.

دال - تقييم مشروع الآلية العالمية لإدماج التمويل المتعلق بتغير المناخ في استراتيجيات الإدارة المستدامة للأراضي (أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)

٢١- نفذ مشروع إدماج التمويل المتعلق بتغير المناخ في استراتيجيات الاستثمار المستدامة لإدارة الأراضي الذي تم بمبادرة من الآلية العالمية وبتنسيق من الاتحاد الأوروبي في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. وكان الهدف من المشروع هو تقديم الدعم اللازم لتسعة بلدان لتصميم و/أو تنفيذ استراتيجيات على المستوى الوطني لتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه على أساس الروابط المتأصلة بين تدهور الأراضي وآثاره على قدرات التكيف لسكان المناطق الريفية.

٢٢- وخلص التقييم إلى أن المشروع مناسب، وإن كان سابقاً لأوانه إلى حد ما: فالاعتراف السياسي بالصلة بين الأرض والمناخ والفرص المالية ذات الصلة لم يتم بعد، وفي بعض البلدان المشاركة، من الواجب أن يكون المشروع من بين الخطوات الأولى المتخذة للجمع بينهما.

٢٣- ولاحظ التقييم أن مستوى مشاركة أصحاب المصلحة الوطنيين أمر حاسم للأداء العام على الصعيد القطري وأن المنظمات غير الحكومية المحلية أكثر فعالية من الخبراء الاستشاريين الخارجيين كمنسقين على المستوى القطري. وكان ذلك واضحاً بشكل خاص في إحدى البلدان المشاركة، السنغال، التي نجحت، من خلال عملية تشاركية واسعة، في الجمع بين الاحتياجات المحلية وألويات السياسة الوطنية في مفهوم مشروع متسق. وقد تطور مفهوم هذا المشروع منذ ذلك الحين ليصبح مشروعاً متكاملًا تمت الموافقة عليه لتمويله من قبل صندوق المناخ الأخضر.

٢٤- وقدم التقييم توصيات عديدة تستهدف في معظمها استمرار العمل المضطلع به في البلدان التسعة المشاركة. وفيما يتعلق بالتوصيات العامة، ذكر التقييم، من بين أمور أخرى، ما يلي:

(أ) تنمية القدرات أمر ضروري للحصول على التمويل المكرس لتغير المناخ، وكتابة مقترحات ذات نوعية جيدة للمشاريع، وتحقيق الاستفادة المثلى من عملية اقتناء المشاريع عموماً، بما في ذلك المفاوضات مع المانحين وآليات التمويل؛

(ب) أن تعميم المفاهيم التقنية (مثل الإدارة المستدامة للأراضي أو تدابير التكيف) في أطر عامة للسياسة العامة عملية تشاورية صعبة، ويؤدي تضافر الجهود مع المنظمات أو المبادرات الدولية الكبيرة ذات الصلة (مثل مبادرة TerrAfrica لهذا المشروع) إلى زيادة احتمالات النجاح؛

(ج) يتطلب نشر المعلومات الذي يستهدف أصحاب المصلحة على المستوى المحلي استخدام اللغات المحلية التي يجب مراعاتها في مرحلة مبكرة من تصميم المشروع.

٢٥- وأحاطت الآلية العالمية علماً بتوصيات التقييم وستستخدمها في أنشطتها المقبلة، حسب الإمكان.

هاء - تقييم نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ (أيار/مايو ٢٠١٦)

٢٦- الغرض من هذا التقييم هو تقييم نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ التابع للاتفاقية وفقاً للمعايير التالية: '١' الفعالية؛ و'٢' الكفاءة؛ و'٣' الأهمية؛ و'٤' الاستدامة، واستخدام

المعلومات الناتجة لدعم النظر في استخدام هذا النظام في المستقبل لمتطلبات الإبلاغ الجديدة للاتفاقية.

٢٧- ووفقاً للتقييم، يعتبر نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ، الذي أُطلق في عام ٢٠١٠، خطوة أولى هامة في إجراء "تحول نموذجي في الرصد والتقييم في إطار الاتفاقية": وساعد استخدام نماذج الإبلاغ الموحدة في النظام على تفعيل مفهوم الإبلاغ الكمي استناداً إلى التقارير القائمة على المؤشرات. وتركز نماذج النظام على مؤشرات الأداء وعلى رصد الأهداف التشغيلية والأهداف ذات الصلة؛ ولكنها أقل فاعلية في دمج الأهداف الاستراتيجية والمؤشرات المالية المدرجة تحت كل من الأهداف التشغيلية والأهداف الاستراتيجية. ولاحظ التقييم أنه نتج عن تركيز النظام على استعراض الأداء تحول التركيز من الإبلاغ الوطني إلى الأداء الإجرائي والمؤسسي والتنظيمي.

٢٨- وذكر التقييم أن التنقيح الأول لنظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ في عام ٢٠١٤ أدى إلى تحسين كفاءة الإبلاغ من حيث عدد التقارير المقدمة. غير أنه لاحظ أن المراجعة المنقحة لم تنجح في وضع خطوط أساس بشأن التقدم المحرز في مكافحة التصحر/تدهور الأراضي أو الجفاف "على أرض الواقع"، ولا في إجراء تقييمات تحليلية للإجراءات ذات الأولوية اللازمة لتعزيز تنفيذ خطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠١٨-٢٠٠٨) (الاستراتيجية).

٢٩- وفيما يتعلق بالسماوات التقنية والكفاءة من حيث التكلفة، وجد التقييم أنه في حين يمكن للأمانة أن تستكمل نماذج النظام، فإن التعديلات التي ينبغي إدخالها على بوابته تتطلب دعماً خارجياً وموارد إضافية. وأبرز التقييم إمكانية تحسين استخدام أدوات أخرى لإدارة المعارف في الاتفاقية، والتعاون في إعداد التقارير الوطنية بموجب اتفاقيات ريو، ونظم الإبلاغ الأخرى المتاحة باعتبارها حلول فعالة من حيث التكلفة لمراقب الإبلاغ الطويلة الأجل.

٣٠- وفي الوقت الذي جرى فيه التقييم، كان هناك العديد من العمليات الجارية ذات الصلة المباشرة بالإبلاغ بموجب الاتفاقية، واعترف التقييم بأنه لا يمكن تحديد تفاصيل النظام المقبل للإبلاغ قبل احراز المزيد من التقدم بشأن تلك العمليات. وفي هذا السياق، قدم التقييم توصيات عامة، وفيما يلي موجز لها:

(أ) التوصية ١: يكون تحسين فعالية وملاءمة الإبلاغ بموجب الاتفاقية من خلال

ما يلي:

'١' أن يكون التركيز في التقارير الوطنية مستقبلاً على التقدم المحرز "على أرض الواقع" في تحقيق الأهداف الاستراتيجية ومن خلال إدراج الأهداف الوطنية المتعلقة بتحديد أثر تدهور الأراضي؛

'٢' أن تقدم البلدان الأطراف المتأثرة معلومات نوعية، مصحوبة بمعلومات كمية إذا كانت مفيدة فقط. وينبغي أن تبين هذه المعلومات التدابير التصحيحية التي تم اتخاذها أو المخطط لها والتي ترتبط بالتقدم نحو الأهداف الاستراتيجية أو الأهداف المتعلقة بتحديد أثر تدهور الأراضي؛

(ب) التوصية ٢: تحسين فعالية نظام الإبلاغ عن الاتفاقية واستدامته، وقد يشمل ذلك ما يلي:

- ١' أن تكفل الأمانة إمكانية تغيير نماذج الإبلاغ دون تكاليف كبيرة؛
- ٢' أن توفر الأمانة إمكانية الوصول العادي/عبر الإنترنت إلى أدوات الإبلاغ من خلال صفحة مخصصة من الموقع الشبكي للاتفاقية بدلاً من بوابة منفصلة للإبلاغ عن طريق الإنترنت؛

(ج) التوصية ٣: الإبقاء على علامة النظام المتعلقة بالتقارير المتصلة للاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وإعادة إطلاق الطرائق الجديدة لتقديم التقارير بوصفها الجيل الثالث للنظام.

٣١- وفي رد الإدارة، أعربت الأمانة عن تقديرها للتقييم باعتباره تحليلاً لحالة وعناصر نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ. ووافقت الإدارة على التوصيات جزئياً/مؤقتاً، على أن يكون مفهوماً أن الإجراء النهائي الذي يتعين اتخاذه سيتحدد بعد الاتفاق على النطاق الموضوعي للتقارير الوطنية والنهج ذات الصلة على مستوى مؤتمر الأطراف.

واو - تقييم مبادرة تشانغون (نيسان/أبريل ٢٠١٦)

٣٢- تقدم مبادرة تشانغون، التي أطلقت في عام ٢٠١١، الدعم المالي والتقني والاستراتيجي للاتفاقية من خلال دائرة الغابات الكورية. وتناول التقييم الأداء الإجمالي للمبادرة ومدى إسهامها في النتائج التي تحققت في إطار الاتفاقية.

٣٣- وخلص التقييم إلى أن مبادرة تشانغون قامت بدور حيوي في بعض أهم النتائج التي حققتها الاتفاقية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، ويرتبط كثير منها بتطوير واختبار مفهوم تحديد أثر تدهور الأراضي. وأفاد التقييم بأن الأنشطة التي قامت المبادرة بدعمها ساعدت في إعداد الأساس التقني والعلمي والسياسي اللازم لاعتماد الهدف ١٥-٣ من أهداف التنمية المستدامة، الذي اعتبره كثير من مراسلي التقييم أهم تطور منفرد للاتفاقية في السنوات الأخيرة.

٣٤- ووفقاً للتقييم، تتسم مبادرة تشانغون بأهمية كبيرة للأمانة من نواح كثيرة. فبوصفها من جهات الدعم المأمونة، يسرت المبادرة التخطيط للأنشطة التي تقوم بدعمها في الوقت المناسب. وقدمت المبادرة دعماً سياسياً وسمحت باتخاذ الإجراءات اللازمة لإعطاء الزخم وقوة الدفع اللازمين لجدول أعمال الاتفاقية، مما شجع الأطراف على الانضمام إليها. وتعتبر المبادرة أيضاً بمثابة عملية تعلم للأمانة بشأن إقامة شراكات مع الجهات المانحة "الجديدة" وغير التقليدية.

٣٥- وفي حين كان تقييم مبادرة تشانغون إيجابياً عموماً، حدد التقييم أيضاً جوانب العمل التي يمكن تعزيزها. ووفقاً للتقييم، تفتقر المبادرة إلى أهداف ومؤشرات ومحددة بوضوح ومتصلة بإطار نتائج الاتفاقية بدقة، و"علامة" المبادرة بوصفها مبادرة عالمية ليست واضحة. ولا يفي التنفيذ دائماً بالجدول الزمني المحدد، ولم تتحقق بالكامل الإمكانيات المعرفية والترويجية للأنشطة التي تقوم بدعمها.

٣٦- وفيما يلي موجز لتوصيات التقييم:

(أ) التوصية ١: نظراً لما حققته مبادرة تشانغون من نتائج هامة للاتفاقية وما أتاحتها من فرص تعليمية قيمة لكل من أمانة الاتفاقية ودائرة الغابات الكورية، فإنه يوصى باستمرارها؛

(ب) التوصية ٢: بالنسبة لخطط العمل المقبلة في إطار مبادرة تشانغون، ينبغي أن تحدد الأمانة - بالتشاور مع دائرة الغابات الكورية - إطار النتائج الذي يرتبط بوضوح بالأولويات العامة للاتفاقية للفترة الزمنية المعنية، وأن تبيّن الأهداف المشتركة لكلا الجانبين، وأن تكون أساساً للرصد والتقييم المنهجين للتقدم المحرز؛

(ج) التوصية ٣: ينبغي للأمانة، استناداً إلى الخبرة المكتسبة من مبادرة تشانغون، أن تكفل اتساق اتفاتها المقبلة مع الشركاء المانحين مع الإطار السائد لنتائج الاتفاقية؛

(د) التوصية ٤: ينبغي أن تحلل الأمانة الأسباب الكامنة وراء التأخيرات العرضية في تنفيذ مبادرة تشانغون وأن تقوم بمعالجتها، بغية ضمان تجنب مثل هذه التأخيرات في المستقبل؛

(هـ) التوصية ٥: ينبغي أن تواصل الأمانة العمل بشأن تدفقات المعلومات المالية من أجل ضمان أن يكون لدى مديري المشاريع معلومات مستكملة عن حالة التمويل؛

(و) التوصية ٦: ينبغي للأمانة أن تكفل إدماج أفضل الممارسات التي يتم تحديدها من خلال برنامج الأرض مقابل الحياة وشراكة الأراضي الجافة في المناطق الخضراء في إطار المناهج والعمليات ذات الصلة بإدارة المعارف التابعة للاتفاقية.

٣٧- وفي رد الإدارة، وافقت الأمانة، بعد التشاور مع دائرة الغابات الكورية، على جميع التوصيات، أو وافقت عليها جزئياً، ويجري العمل الآن على نحو جيد في مجال المتابعة.

٣٨- ولم توافق الأمانة على النتيجة المتعلقة بتدفقات المعلومات المالية، وأشارت إلى أن مراجعة الحسابات التي أجراها مؤخراً مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة والتي ركزت على إدارة التبرعات لم تجد أي مشاكل في تدفقات المعلومات.

زاي- تقييم أنشطة التقييم الاقتصادي التي تقوم بها الآلية العالمية (أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)

٣٩- في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، قدمت الآلية العالمية الدعم لستة بلدان للمطالبة بتمويل مبادرات الإدارة المستدامة للأراضي من خلال إظهار المنافع الاقتصادية للإدارة المستدامة للأراضي وتكاليف الاستخدام غير المستدام للأراضي؛ وكان الدعم في معظم البلدان جزءاً من عملية وضع استراتيجيات تمويل متكاملة. وقدّر التقييم أهمية أنشطة التقييم الاقتصادي للآلية العالمية وكفاءتها وفعاليتها واستدامتها باستخدام منظورين: التطورات على المستوى العالمي والأنشطة في ثلاثة من البلدان الستة المشاركة. وقارن التقييم بين النتائج التي توصل إليها والمفهوم الناشئ لتحديد أثر تدهور الأراضي وتحديد أهداف التحديد.

٤٠- ووفقاً للتقييم، حققت البلدان الثلاثة التي تمت دراستها مستويات مختلفة من التقدم نتيجة، إلى حد كبير، لأولوياتها السياسية واستعدادها الحالي لتحقيق الإدارة المستدامة للأراضي. وبصفة عامة، وجد التقييم أن التقييم الاقتصادي لأنشطة المعلومات يتفق مع الطلب المعترف به على المستوى الوطني (سد الفجوة)، وأن الآلية العالمية نجحت في إشراك أصحاب المصلحة على المستوى الوطني. وأثنى التقييم على المنهجية التي المتبعة للتقييم على المستوى القطري لسهولة تطبيقها وما تولد عنها من نتائج قابلة للتحقق.

٤١ - وفيما يتعلق بالتطورات على الصعيد العالمي، أشار التقييم إلى أن عمل الآلية العالمية بشأن التقييم الاقتصادي للأراضي سيؤدي إلى مجموعة متزايدة من الأدلة بالنسبة لمجموعة كاملة من القيم التي ستستمد من الأرض. ويوفر الاتحاد المعني بتوفير خيارات الاستخدام للأراضي الذي أنشأته الآلية العالمية منتدى طموحاً للخبراء العلميين للنظر في العمل على المستوى القطري. وقد أسهم الاتحاد في المبادرة المتعلقة باقتصاديات تدهور الأراضي التي تضطلع الآن بالعديد من أنشطة التقييم الاقتصادي الوطنية.

٤٢ - وفيما يتعلق بالتقييم الاقتصادي في سياق تحديد أثر تدهور الأراضي، يشير التقييم إلى أنه "في حين يتطلب التخطيط لتحديد أثر تدهور الأراضي تقييم قدرة الأراضي وقابليتها للتأقلم، وبيئة سياسية تمكينية أوسع نطاقاً، فإن العوامل الاجتماعية - الاقتصادية بالغة الأهمية لأنها تشكل جزءاً أساسياً من قضية تعبئة الموارد وموازنة تحديد الأثر مع غيره من الضرورات الاجتماعية والاقتصادية. والتقييم الاقتصادي للأرض جزء رئيسي في المقابل في قضية تحديد أثر تدهور الأراضي ويتسم بأهمية خاصة في تحديد المزايا النسبية لمختلف الخيارات لإعادة تأهيل الأراضي. وعلى هذا النحو، يبرز تحديد أثر تدهور الأراضي جنباً إلى جنب مع عملية وضع استراتيجيات مالية متكاملة أو حتى يحل محلها كمحرك رئيسي للعمل على التقييم الاقتصادي للأراضي".

٤٣ - وفيما يلي موجز للتوصيات التي قدمها التقييم:

(أ) التوصية ١: في حين تبين أن القيمة الاقتصادية للأرض ليست هي المفتاح لإطلاق التنفيذ الملموس للاتفاقية، فإن من المفيد القول بأنها يمكن نشرها في سياق يكون أكثر ملاءمة. وفي محاولة لضمان أن تؤخذ نتائج دراسات التقييم الاقتصادي في الاعتبار وترجمتها إلى خطط وأهداف قوية لتحديد أثر تدهور الأراضي، ينبغي أن تراعي الآلية العالمية للحاجة إلى تفصيل النتائج بما يتفق مع السياق السياسي والثقافي الوطني، وأن تظل ملتزمة بفائدة المنهجيات وبساطة الإنتاج؛

(ب) التوصية ٢: ينبغي أن تنظر الآلية العالمية في مدى الاستفادة من تقرير موجز يلخص تجارب البلدان الستة و/أو قائمة مرجعية للدروس المستفادة لمساعدة الدول الأخرى التي تعتمد القيام بتحليل للتقييم الاقتصادي؛

(ج) التوصية ٣: ينبغي أن تنظر الآلية العالمية في حجم عملية تطوير التقييم الاقتصادي القائم على خطط تحديد أثر تدهور الأراضي ومدى قدرة الدول على وضع تلك الخطط بدعم يتطلب مشاركة مباشرة أقل من الآلية. وينبغي لها أيضاً أن تضع نهجاً أكثر انتظاماً لنقل النتائج إلى الصعيد الدولي؛

(د) التوصية ٤: ينبغي أن تكون الآلية العالمية أكثر وضوحاً في كيفية تعاملها مع الآخرين. وبغض النظر عن الدور الدقيق الذي ستضطلع به في المرحلة المقبلة، فإن اختيارها للمساحة التي ستشغلها ينبغي أن يتم بوعي كامل، ونتيجة للحوار مع الأطراف الفاعلة الرئيسية الأخرى.

٤٤ - وفي ردها على الإدارة، وافقت الآلية العالمية على جميع التوصيات مع إدخال تعديلات طفيفة على النهج المقترحة وبدأت العمل في الأنشطة ذات الصلة.

ثالثاً- متابعة التقييمات السابقة التي أجريت لأعمال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

٤٥- متابعة توصيات التقييم، تعد الأمانة و/أو الآلية العالمية ردوداً للإدارة فيما يتعلق بكل تقييم على حدة تبين فيها ما إذا كانت توافق على التوصيات، أو توافق عليها جزئياً، أو ترفضها. وبالنسبة للتوصيات التي توافق عليها، أو توافق عليها جزئياً، تقدم الأمانة و/أو الآلية العالمية لمحة عامة للإجراءات التي تعتمدها لتخاذها للوفاء بالتوصية. وتعلن ردود الإدارة مع تقارير التقييم، وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من تقارير التقييم.

٤٦- وينبغي متابعة الالتزامات المتعلقة بالوفاء بالتوصيات التي تقدمها الأمانة و/أو الآلية العالمية من خلال ردود الإدارة وتحديثها في ضوء الظروف المتغيرة، عند الاقتضاء، على أساس سنوي. وتنتهي عملية المتابعة لكل توصية حالما يتم الوفاء بها، أو الوفاء بها جزئياً، وذلك حسب مستوى الالتزام الوارد في رد الإدارة.

٤٧- وتعد الأمانة و/أو الآلية العالمية ردود الإدارة فيما يتعلق بالتقييمات التي تخص عملها فقط. ولا تتطلب التقييمات التي تستهدف في الغالب أصحاب المصلحة الآخرين في توصياتها، مثل التقييم الأخير المتعلق بالتفاعل بين العلوم والسياسات الذي يدعو إلى إجراء استعراض من قبل لجنة العلم والتكنولوجيا واتخاذ قرار من جانب مؤتمر الأطراف رداً من الأمانة أو الآلية العالمية.

٤٨- ويقدم هذا الفصل لمحة عامة للإجراءات التي اتخذت بشأن التوصيات الواردة في تقارير التقييم التي اكتملت في نهاية عام ٢٠١٦ والتي تناولت عمل الأمانة و/أو الآلية العالمية. وتجدر الإشارة إلى أنه تم بالفعل الاعتراف بالحاجة إلى إدخال تحسينات في تقييمين من التقييمات الثلاثة الواردة أدناه، وهما التقييمين المتعلقين بالاتصالات والشراكات، قبل إجراء التقييم. فيما يتعلق بهذين التقييمين، قدم التقييم مشورة خارجية قائمة على الأدلة بشأن ما ينبغي تحسينه وكيفية لتحسين، مما يسر عملية الإصلاح الداخلي.

ألف- تقييم المشروع النموذجي لتحديد أثر تدهور الأراضي (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)

٤٩- قدم هذا التقييم تقديراً مستقلاً وشاملاً لأهمية المشروع النموذجي لتحديد أثر تدهور الأراضي، وكفاءته، وفعاليته، وقابليته للاستدامة. وأجرى التقييم قياسات لمدى "الثبت من صحة الفكرة"، أي لما إذا كان تحديد أثر تدهور الأراضي سيؤدي إلى التقدم في تنفيذ الاتفاقية. واستعرض التقييم مدى نجاح المشروع في التمكين من إجراء بحوث أساسية، وتعيين العمليات الحاسمة، وتحديد الأهداف، واختبار النتائج المباشرة المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ الوطنيين. واستخدمت نتائج التقييم في تحسين تنفيذ المشاريع في برنامج تحديد أهداف تحديد أثر تدهور الأراضي الأوسع نطاقاً الذي يضم حالياً ١٠٨ بلداً (بما في ذلك البلدان المشاركة في المشروع النموذجي لتحديد أثر تدهور الأراضي)، ومن خلال ذلك، تم الوفاء بمعظم توصيات التقييم.

٥٠- وتمشياً مع التوصيتين ١ و ٢، بذلت جهود أوسع نطاقاً في إطار برنامج تحديد أهداف تحديد أثر تدهور الأراضي لتوجيه المشاركين في استخدام وتحليل البيانات المقدمة مركزياً، وتقديم

الدعم للذين لديهم مجموعات من البيانات الوطنية العالمية لتحديد أفضل مزيج من المصادر لاستخدامها في كل حالة. وأنشأت الآلية العالمية "فريقاً معنياً بالبيانات" لمساعدة البلدان المشاركة في البرنامج المتعلق بتحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي في المسائل المتعلقة برصد البيانات والتحقق منها. وأدخلت تحسينات على مفهوم ومنهجية تحييد أثر تدهور الأراضي وعلى استخدام مجموعات البيانات العالمية/الوطنية، بما في ذلك من خلال التوجيه المنهجي لهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات. وأتيحت الخبرات والدروس المستفادة للبلدان المشاركة في المشروع النموذجي من خلال منشور^(٤).

٥١- وفيما يتعلق بمراقبة الجودة لاختبار مدي واقعية وجدية الأهداف المحددة لتحديد أثر تدهور الأراضي (التوصيتان ٣٤١ و ٤)، ستستعرض التقارير الوطنية الدورية المقدمة بموجب الاتفاقية التقدم المحرز وتقدم تقييماً له، استناداً إلى البيانات المحددة والمؤشرات المتفق عليها. وفي الوقت نفسه، ستعمل الآلية العالمية مع البلدان المشاركة على تطوير المشاريع التحويلية التي تعتبر ضرورية لبدء العمل نحو تحقيق الأهداف. وبدأت الشراكات لضمان الدعم الطويل الأجل للأعداد للمشاريع المتعلقة بتحديد أثر تدهور الأراضي، وجاري حالياً استحداث الصندوق المعني بتحديد أثر تدهور الأراضي باعتباره منشأة عامة وخاص للاستثمار تستهدف الأنشطة المتعلقة بتحديد أثر تدهور الأراضي.

٥٢- ودعت التوصية ٣ للتقييم إلى الاعتماد أساساً على التشاور مع منظمات المجتمع المدني والمستفيدين في تصميم وتنفيذ مدخلات المشروع النموذجي. وفي حين يعتبر تحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي في المقام الأول من المسؤوليات الحكومية، تشجع الآلية العالمية مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين، لا سيما المجتمع المدني والقطاع الخاص. وكجزء من برنامج تحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي، أنشأت جميع البلدان المشاركة فريقاً عاملاً معنياً بتحديد أثر تدهور الأراضي، ويعمل هذا الفريق عادة داخل الهياكل المؤسسية القائمة. وتعد هذه الأفرقة منطلقاً لإشراك أصحاب المصلحة، وهي تساعد أيضاً على "ترسيخ" العلاقة بين أهداف التحييد والأولويات والالتزامات الوطنية الأخرى، وهذا أمر بالغ الأهمية لضمان الملكية الوطنية (التوصية ٥) والتخطيط للعمل الطويل الأجل.

باء- تقييم فعالية الاتصالات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)

٥٣- تناول هذا التقييم مجموعة متنوعة من جوانب الاتصال، بما في ذلك المراسلات، ومحتواها، وقنوات الاتصال المختلفة، والعلامات المرئية، وملاك الموظفين، والنهج الاستراتيجي بهدف تقديم توصيات عملية لتعزيز الاتصالات في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وقد استوفيت معظم التوصيات، ويرد وصف للإجراءات التي اتخذتها الأمانة في الفقرات أدناه.

٥٤- وتمشياً مع التوصيتين ١ و ٧ المتعلقة بتبسيط مراسلات الاتفاقية، والتركيز على القضايا الاستراتيجية طويلة الأجل، أعدت الأمانة مضمون رسالة تتعلق بموضوع استراتيجي رئيسي واحد هو الهدف ١٥-٣ من أهداف التنمية المستدامة الذي يتعلق بتحديد أثر تدهور

(٤) <www2.unccd.int/news-events/three-new-publications-land-degradation-neutrality-target-setting>.

الأراضي، بهدف تجسيد هذا البعد الجديد للاتفاقية. ويستخدم هذا الموضوع الآن كإطار لاستقطاب انتباه جمهور أوسع نطاقاً يتجاوز كثيراً أصحاب المصلحة التقليديين في الاتفاقية من خلال تسليط الضوء على مواضيع محددة، على سبيل المثال العلاقة بين تدهور الأراضي والهجرة.

٥٥- وعلى النحو المطلوب في التوصية ٢، بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ تحديث الموقع الشبكي للاتفاقية. وهذا الموقع أكثر تركيزاً على المستعملين ويسهل التنقل فيه (بمساعدة بصرية أقوى وأكثر اتساقاً وتطبيقاً). ويشمل الموقع الإلكتروني الآن عمل كل من الأمانة والآلية العالمية. ويجري حالياً عبر الإنترنت تعيين أخصائي واحد لإدارة كل من الموقع الشبكي للاتفاقية ووسائل التواصل الاجتماعي (التوصية ٤).

٥٦- وجرى تحديث الهوية المرئية للاتفاقية (التوصية ٣): فأعيد النظر في الشعار المؤسسي للاتفاقية من حيث التصميم والطابع التمثيلي، وأطلق الشعار الجديد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وأجريت تعديلات مماثلة على شعار الآلية العالمية أيضاً. وستتبع منتجات الاتصالات والترويج للاتفاقية هذه العلامة الجديدة. وتمشياً مع التوصية ٥، تستخدم الأمانة مخططات معلوماتية وموجزات سريعة في مواد الاتصال الخاصة بها وعلى الموقع الشبكي الجديد.

٥٧- وفيما يتعلق بدعم تدريب الصحفيين على المسائل المتعلقة بالاتفاقية (التوصية ٦)، تواصل الأمانة العمل مع شركائها على تنظيم دورات تدريبية بالتزامن مع الاجتماعات والأحداث المناسبة.

٥٨- وتواصل الأمانة تطوير نهج وأدوات رصد الاتصالات (التوصية ٨)، مع إيلاء اهتمام خاص لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

جيم - تقييم الشراكات التي تشمل الأمانة و/أو الآلية العالمية

٥٩- تناول هذا التقييم الشراكات التي تشمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من حيث كل من العمليات والنتائج: بوصفها علاقات تشغيلية ووظيفية، وبوصفها أدوات لدعم التقدم نحو تحقيق الأهداف وحشد الموارد. ودعت توصيات التقييم إلى اتباع نهج أكثر استراتيجية وتخطيط الشراكات التي تضم الأمانة و/أو الآلية العالمية بوجه أفضل، وأكدت أهمية تركيز الشراكات على دعم أولوياتها المعلنة. واستوفت الأمانة والآلية العالمية جميع توصيات التقييم، وترد لمحة عامة عن الإجراءات المتخذة في الفقرات أدناه.

٦٠- وعملت الأمانة والآلية العالمية معاً على "وضع استراتيجية" لنهج الشراكة في الاتفاقية (التوصيات ١ و ٣ و ٤). وفي آب/أغسطس ٢٠١٦ قدمت الأمانة والآلية العالمية استراتيجية (للاستعمال الداخلي) تقوم بما يلي:

(أ) تحدد المبادئ والممارسات التي تحكم ترتيبات الشراكة التي تقيمها، وتوجه اختيار الشراكات وتنميتها لتحقيق أقصى قدر من فعاليتها؛

(ب) تجمع بين رؤى هامة من أعمال الشراكة السابقة والحالية وتحدد السياق العام والتوجيهات اللازمة لوضع الأدوات والعمليات المناسبة؛

(ج) توفر رؤية شاملة لشراكات الأمانة والآلية العالمية وتضع نهجاً مؤسسياً عاماً إزاء مجموعة متنوعة من الشراكات في إطار الاتفاقية.

٦١- وتمشياً مع المبادئ العامة الواردة في استراتيجية الشراكة في الاتفاقية، قدمت الأمانة أيضاً نهجاً أكثر تفصيلاً من أجل: '١' إشراك قطاع الأعمال؛ و'٢' الشراكات العلمية. وقد أعد النهج المتعلق بإشراك قطاع الأعمال من خلال عملية تشاورية واسعة النطاق شارك فيها مؤتمر الأطراف والمجتمع المدني.

٦٢- واستعرضت الأمانة والآلية العالمية معاً شراكاتهما بهدف التركيز على الشراكات الأكثر إنتاجاً واستجابة لأولويات الاتفاقية (التوصيتان ١ و ٣). وأصبح عدد الشراكات الآن أقل مما كان عليه في السابق، ومعظم الشراكات علاقات نشطة تحقق نتائج ملموسة وتسهم مباشرة في تحقيق الأهداف الواردة في خطة عمل الاتفاقية. وبالإضافة إلى شراكات التمويل "التقليدية"، تقوم عدة شراكات جديدة بتبادل المعارف ودعم التنفيذ اللذين يتسمان بأهمية حاسمة لاتخاذ إجراءات فعالة، بالنظر إلى أنهما يكملان قدرات وولايات الأمانة والآلية العالمية.

٦٣- وتقوم الأمانة والآلية العالمية باستمرار بتنسيق أنشطتهما في الشراكات المشتركة، وأدوارهما ومسؤولياتهما في هذه الشراكات محددة بوضوح (التوصية ٧). ويعتبر البرنامج المتعلق بتحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي مثلاً جيداً لهذا التعاون والتنسيق.

٦٤- وفيما يتعلق بوضع توقعات واضحة وتحديد أسس رصد الشراكات (التوصيتان ٥ و ٦)، تعكف الأمانة الآن على وضع إطار للنتائج، استناداً إلى خطة عمل الاتفاقية، بالنسبة لجميع الشراكات الرئيسية. وتتيح مثل هذه الأطر رصد واستعراض أداء الشراكات بصورة فعالة وتسهم بصورة مباشرة في عملية الرصد المؤسسي للاتفاقية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن تخطيط النتائج ورصدها يظل بالنسبة لمعظم الشراكات ترتيباً خفيفاً نسبياً، وذلك لتجنب التكاليف الإضافية.

٦٥- وفيما يتعلق بتوسيع قاعدة الشراكات لتشمل شركاء من غير القطاع العام (التوصيتان ٢ و ٩)، زادت الآلية العالمية شراكاتها التي تقدم الدعم الفعال على المستوى القطري بدرجة كبيرة. وعلى سبيل المثال، يشمل البرنامج المتعلق بتحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي ١٧ من الشراكات العالمية والإقليمية التي تملك قدرات تشغيلية على المستوى الوطني. وكثفت الآلية العالمية أعمالها مع الشركاء من القطاع الخاص، لا سيما من خلال استحداث صندوق تحييد أثر تدهور الأراضي بوصفه شراكة بين القطاعين العام والخاص.

رابعاً- برنامج عمل مكتب التقييم في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

٦٦- يرد في الجدول أدناه برنامج العمل المقترح لمكتب التقييم التابع لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. ويمكن تعديل هذا البرنامج في ضوء المهام الأخرى، أو الاحتياج إلى مزيد من التقييم، بتكليف من مؤتمر الأطراف.

٦٧- ويضم مكتب التقييم التابع للاتفاقية موظفاً واحداً من الفئة الفنية بتمويل من البند المخصص لدعم البرامج. ويُقترح تخصيص مبلغ من الميزانية الأساسية لتعيين مقيمين مستقلين

ونشر النتائج. وستغطي التقييمات المتعلقة بالأنشطة الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية من ميزانية كل نشاط.

الجدول

برنامج عمل مكتب التقييم التابع لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في
الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩
(باليورو)

التقييم	الاعتماد المقترح في الميزانية الأساسية
تقييم فعالية وظائف التنسيق الإقليمي التابعة لأمانة الاتفاقية	١٢ ٠٠٠
تقييم المشروع المتعلق بتحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي (مع الشركاء)	صفر
تقييم أكاديمية الريادة للحفاظ على التربة	صفر
التقييم المتعلق بتوقعات الأراضي العالمية	صفر
التقييم النهائي لمشروع الجهة البيئية العالمية من أجل اتحاد أخضر	صفر
المجموع	١٢ ٠٠٠

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

٦٨- تقدم هذه الوثيقة النتائج والتوصيات الرئيسية لعمليات التقييم التي أجريت خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، فضلاً عن الإجراءات التي اتخذتها الأمانة والآلية العالمية للوفاء بتوصيات التقييمات السابقة.

٦٩- وتقدم هذه الوثيقة أيضاً الخطة المؤقتة لعمليات التقييم التي ستنفذ خلال فترة السنتين المقبلة. وقد يرغب مؤتمر الأطراف، فيما يتعلق بالتقييمات التي ستجرى في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، في القيام بما يلي:

(أ) الإحاطة علماً ببرنامج العمل المقترح لمكتب التقييم؛

(ب) أن يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة عشرة تقريراً عن نتائج عمليات التقييم السابقة والإجراءات التي اتخذت للوفاء بالتوصيات الواردة في تلك التوصيات.